

The Legal Position of Iraq towards the Construction of the Turkish Alyso Dam Project on the Tigris

Faris Madhloom Makki*, Mohammed Mudaffar Salih
Department of Geography, College of Arts, University of Anbar, Iraq

* fmm.1995@yahoo.com

ABSTRACT:

Turkey did not send any notification to Iraq of the measures intended to establish the Ilisu Dam water project on the course of the Tigris River, and thus did not give the competent authorities in Iraq the opportunity to estimate the risks of constructing its dams on the Tigris and Euphrates rivers. Turkey's lack of commitment to international agreements stems from its outlook and legal position regarding rivers, as Turkey does not consider the Tigris and Euphrates rivers from international rivers, but rather considers them transboundary according to the Turkish concept, so Turkey considers the Tigris and Euphrates rivers not subject to agreements on international rivers, but rather as wealth. It is a natural affiliate of its sovereignty, although many committees formed from international law, considering the Tigris and Euphrates rivers as part of the international rivers, are subject to all of its conditions, so Turkey should not violate international laws and promises to establish any water project to the approval of the participating countries in it was the river.

Keywords: Alyso Dam; Tigris; Sovereignty; International; Law

الموقف القانوني للعراق من إنشاء مشروع سد أليسو التركي على نهر دجلة

أ.م.د. فارس مظلوم مكي*، م.م. محمد مظفر صالح

قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الأنبار – العراق

* fmm.1995@yahoo.com

ملخص البحث

ان تركيا لم توجه للعراق أي اخطارها بالتدابير التي تروم انشاء مشروع سد اليسو المائي على مجرى دجلة وبذلك لم تعطي للجهات المختصة في العراق الفرصه في تقدير المخاطر من اقامة سدودها على انهار العراق. ان تعتبر نهري دجلة والفرات غير خاضعه الى الاتفاقات بشأن الانهار الدولية بل تعتبرها ثروه طبيعية تابعه لسيادتها رغم ان العديد من اللجان المشكله من القانون الدولي باعتبار نهري دجلة والفرات باعتبارها ضمن مجاري الانهار الدولية فهي خاضعه لكل شروطها لذا على تركيا عدم مخالفتها للقوانين الدولية وعدم انشاء أي مشروع مائي الا بموافقة الدول المشاركة في مجرى النهر الدولي.

الكلمات المفتاحية: سد أليسو، دجلة، سيادة، دولي، قانون.

المقدمة

أن عدم التعاون بين الدول وتجاهل بعضها البعض عند تطوير مشاريع المياه الواقعة على الانهار المشتركة فيما بينها لا سيما عند عدم الالتزام والامثال لقواعد القانون الدولي التي تنظم العلاقة بين الدول المتشاطئة، غالباً ما تثير الازمات الخطيرة والتي تكون لها انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة، إذ حدثت الازمة الاولى بين العراق وتركيا عام ١٩٧٤ عندما تمت المباشرة بملء خزان سد كيبان التركي والذي يعد الحلقة الادنى من مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP). أما الازمة الكبيرة الثانية فقد حدثت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢ عندما بدأت تركيا بملء سد أتاتورك (أكبر السدود التركية) إذ قامت تركيا بأغلاق النهر لمدة ١٧ ايام وتحججت بأن السبب فني، بالرغم من أنها ألمحت الى ان كمية المياه في النهر قبل قطعه كانت اكثر من المعتاد، وقد كان لذلك انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد السوري والعراقي في انخفاض توليد الطاقة الكهربائية، وشحة المياه المستخدمة للزراعة مما أدى الى موت المحاصيل، فضلاً عن تردي نوعية المياه الشحيحة الواردة الزراعية في كلا البلدين (سوريا والعراق) ومن المتوقع ظهور خلافات كبيرة بين العراق وتركيا إذا ما أقدمت الاخيرة على استغلال مياه نهر دجلة في السدود والمشاريع الاروائية (ومنها سد اليسو) التي تنوي تركيا استكمالها مما يؤدي الى انخفاض منسوب المياه في نهر دجلة. أن خطورة المشكلة المائية تتمثل في ان تركيا تخلط موضوع المياه بالقضايا السياسية وتعتبر المياه ورقة ضغط سياسية على كل من سوريا والعراق بغية تحقيق اهداف سياسية واقتصادية، وخير دليل على ذلك قيامها بتهديد سوريا عام ١٩٩٤ عندما وصل الامر الى تحشيد القوات المسلحة على الحدود والتلويح باستخدام القوة وقطع مياه الفرات، ومن هذا المنطلق وتماشياً مع سياقات كتابة البحوث العلمية فقد جاءت المشكلة والفرضية والحدود الزمانية والمكانية واهمية واهداف البحث على النحو الآتي

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

١- هل يشكل سد اليسو التركي خطراً حقيقياً على الوارد المائي لانهار العراق؟ وما هي الآثار التي ستركها على البيئة العراقية؟

٢- هل ان تركيا تجاوزت ما نصت عليه الاعراف والقوانين الدولية؟ وهل من الممكن التصدي لهذه الاجراءات التركية؟

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث في امكانية حدوث آثار سلبية مستقبلية سيعكسها سد اليسو التركي على الواقع المائي لنهر دجلة في العراق كونه يقلل من واردات المياه في نهر دجلة الذي يقطع العراق من الشمال الى الجنوب ويعتمد عليه الكثير من السكان في الري والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية والاحتياجات المنزلية. لقد قام الجانب التركي بتجاهل القوانين والاعراف الدولية ومنها اتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ وقانون استخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية وعدم الامتثال لما جاء به وبالتالي انتهاك حق العراق في تقاسم مياه نهر دجلة والفرات.

حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في موقع انشاء سد اليسو على نهر دجلة عند منطقة دراغيجيتين في قرية اليسو التي تقع جنوب شرق تركيا على بعد حوالي ٤٥ كم من الحدود السورية كما موضح في خريطة (١) اما بالنسبة للحدود الزمانية للبحث فتتمثل في المدة من سنة ٢٠٠٦ م ، السنة التي شهدت وضع حجر الاساس لهذا المشروع من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، وحتى عام ٢٠٢٠.

اهمية البحث:

تظهر اهمية البحث من خلال عرض امكانياته الخزنية بالأرقام والمدة التي يستغرقها للامتلاء وما سيطرحه من تأثيرات سلبية في مختلف الميادين، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية داخل العراق وموقف

المنظمات الدولية من انشاء السد، والتأكيد على الجوانب القانونية والمنظمات الدولية الفاعلة بهذا الاطار وموقفها من السد وموقف العراق منها.

هدف البحث: يهدف البحث الى إعطاء صورة واضحة عن السد وابعاده وخصائصه وموقعه الجغرافي ومدى علاقته مع مشروع الكاب (GAP) الذي خططت له تركيا منذ عام ١٩٣٦ ضمن سياستها لإدارة مواردها المائية والتي باشرت به عبر انجاز سد كيبان عام ١٩٧٤. وتحديد الآثار السلبية المستقبلية على العراق المترتبة من عملية انشاء هذا السد.

خريطة (١) الموقع الجغرافي لسد اليسو



المصدر: منشور على الشبكة الدولية للانترنت www.marefa.org/i

أولاً: أهمية دجلة للعراق

يعد دجلة من الأنهار الرئيسية التي يعتمد عليها العراق وهو شريان حيوي للعراق إذ يعتمد على موارده المائية كثيراً من السكان كما هو الحال لبقية الاقطار الأخرى المتشاطئة عليه ينبع نهر دجلة من جبال تقع في جنوب شرق تركيا الجنوب الشرقي من بداية منبع نهر الفرات وبالذات داخل هضبة أرمينيا من منطقة تسمى (صو)، ويتكون النهر من عدة منابع منها المنبع الغربي والمنبع الشرقي ويتكونان من عدة روافد تنحدر من المرتفعات الجنوبية المحيطة بحيرة وان ويقطع في تركي مسافة ٤٨٥ كم ومن ثم يدخل النهر الأراضي العراقية عند قرية فيشخابور.

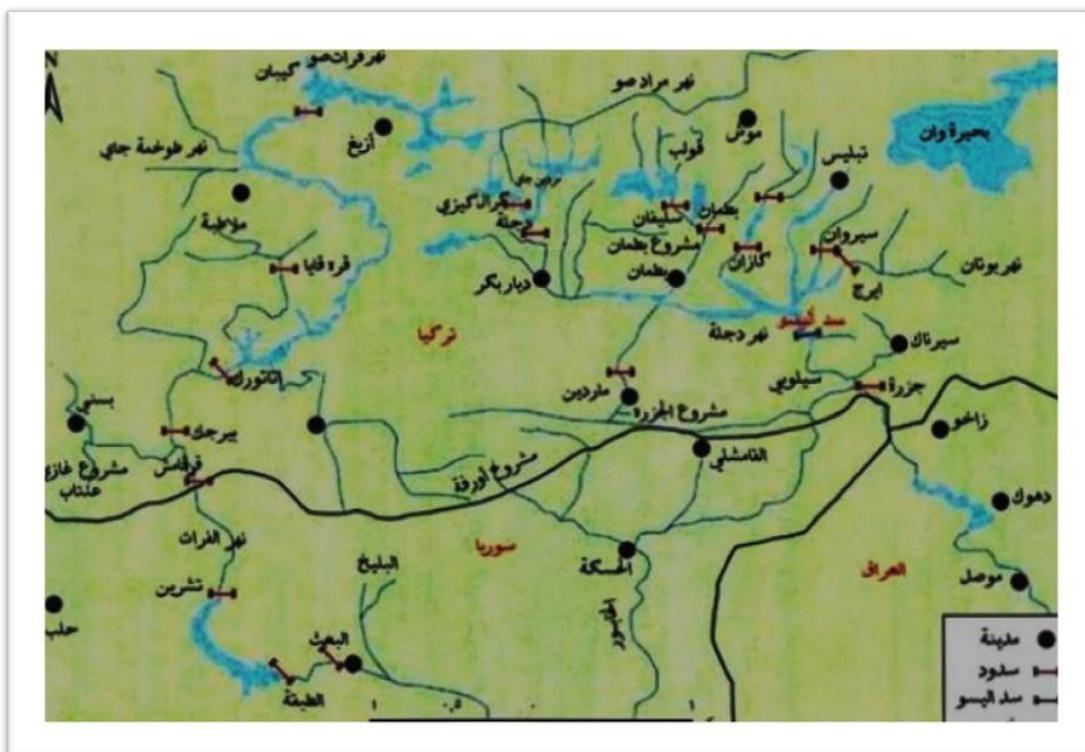
ويستمر النهر في جريانه باتجاه الجنوب الشرقي في منطقة متموجة مابين فيشخابور ومضيق الفتحة الذي يفصل مرتفعات حميرين عن مرتفعات مكحول ويكون مجرى النهر في هذا الجزء حصرياً محاطاً بسهل ضيق ويتسع هذا السهل قليلاً بين الفتحة وبلد مع بقاء الحافات الصخرية على مجراه أحياناً خاصة في الشمال من مدينة سامراء ويمر بمدينة سامراء التي انشأ فيها سدة سامراء لمنع خطر الفيضانات على مدينة بغداد بتحويل المياه إلى منخفض الثرثار إذ تم إنشاء قناة الثرثار لتحويل مياه نهر دجلة للفرات ويستمر النهر في جريانه ويقترّب من نهر الفرات بمسافة ٤٠ كم في مدينة بغداد ومن ثم يستمر في الجريان وفي مدينة الكوت التي أنشأت فيها سدة الكوت عام ١٩٣٨ م إذ ينقسم نهر دجلة إلى فرعين رئيسيين عند الكوت يشكل الفرع الغربي من مجرى دجلة القديم يسمى بشط الغراف الذي يتجه جنوباً نحو مدينة الناصرية بعدها يأخذ مجرى نهر دجلة بالانحدار أسفل الكوت ويلتقي بنهر الفرات في مدينة القرنة ليكونا شط العرب.

ثانياً: مشروع جنوب شرق الأناضول (بالتركية: Güneydoğu Anadolu Projesi أو GAP)

هو مشروع لتنمية منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا عبر بناء ٢٢ سد و ١٩ محطة توليد طاقة مائية (٨ محطات بقدره ٧٤٪ من القدرة المستهدفة تم انشاؤها بنهاية عام ٢٠٠٥) على مجري نهري دجلة والفرات. مشاريع الري تغطي مساحة ١٧,٠٠٠ كيلومتر مربع. وقد تم انشاء ٩ مطارات. وكان يتوقع اتمام المشروع

بحلول عام ٢٠١٠ وتكلفة ٣٢ بليون دولار أمريكي. يغطي المشروع ٩ محافظات (أدي يمن، بطمان، ديار بكر، غازي عنتاب، كيليس، سيعرت، الرها، ماردين، وشرناق) الذين يقعون في حوضي الفرات ودجلة وفي أعالي بلاد الرافدين^٢. ينظر خريطة رقم ٢

خريطة (٢) مشروع جنوب شرق الاناضول GAP في تركيا



المصدر: منشور على الشبكة الدولية للإنترنت www.alnahren.com

ثالثاً: الخصائص الجغرافية لسد أليسو التركي

١- معلومات جغرافية لسد أليسو المائي التركي

هو احد سدود مشروع جنوب شرق الاناضول الواحد والعشرين في تركيا، السد موجود على نهر دجلة ويعد من السدود الانائية الركامية وسيكون من أكبر محطات انتاج الطاقة الكهرومائية في المشروع كما سيوفر احتياطي ٤٢ , ١ بليون م^٣ من المياه بمساحة بحيرة تقدر بحوالي ٣٢٢ كم^٢، لإنتاج ٤٠٢٢ ميغا واط، ومن المتوقع مستقبلاً ان ينتج ٣١٣٢ ميغا واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً.

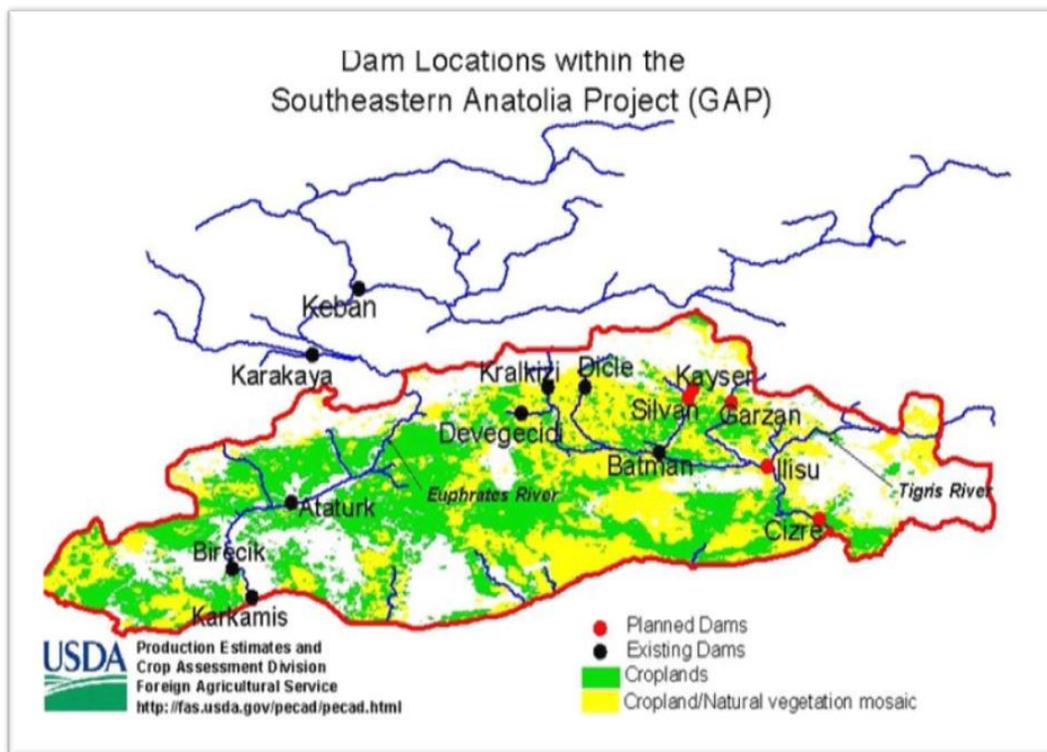
٢- موقع بناء السد:

يقع سد اليسو على نهر دجلة قرب بحيرة وان الواقعة في قرية اليسو التركية ومنها جاءت التسمية ويصب في شط العرب ثم الى الخليج العربي بعد لقائه بنهر الفرات في كرمة علي في البصرة ويتمركز سد اليسو في منطقة تقع على بعد ٤٥ كم من الحدود السورية. ينظر (الخريطة ٣)، وبكلفة بناء اجمالية قد تصل الى نحو مليار ومئتي الف دولار امريكي، ويبلغ طول السد حوالي ١٨٢٠ م ويصل ارتفاعه الى نحو ١٣٥ م، وهو من السدود الانائية الركامية، إذ يبلغ ارتفاع منسوب قمته (٥٣٠ م) فوق مستوى سطح البحر، اما منسوب الخزن الفيضاني الأعلى فهو (٣٥٢٨ م) ومن المتوقع ان يكون منسوب الخزن الاعتيادي للسد (٥٢٥ م)، وان حجم الخزن الكلي فيه هو (٤٠،١١) مليار متر مكعب، فيما يصل حجم الخزن الاعتيادي فيه الى (١٠،٤١) مليار متر مكعب، ان تولد طاقة كهرومائية سنوياً وتبلغ المساحة السطحية لبحيرة السد حوالي (٣٠٠) كم^٢، ويمكن ان تولد طاقة كهرومائية (٣٨٣٠) ميكاواط سنوياً، ليوافق بذلك ٣٠٠ مليون دولار كبديل سنوي الاستيراد الطاقة الكهربائية للمنطقة المحيطة بالسد، وسيوفر فرص عمل لنحو (١٠) الاف شخص.

وسيتم الاستفادة من مياه السد لاغراض الري وتغذية المياه الجوفية، إذ سيوفر السد امكانية ري مساحات واسعة من الاراضي التركية قد تصل الى ما يزيد عن ٢ مليون هكتار، وعند اكتمال السد سوف ينخفض الوارد المائي لنهر دجلة الى حوالي (٩،٧) مليار متر مكعب سنوياً والتي تمثل ما يعادل ٦٠٪ من الواردات السنوية

للنهر. انظر جدول رقم (١)

خريطة (٣) موقع سد اليسو ضمن مشروع GAP



المصدر: منشور على الشبكة الدولية للأترنيت www.alnahren.com

جدول (١) خصائص سد اليسو التركي

ت	المعلومات الفنية	الخصائص
1	النهر	دجلة الرئيسي
2	نوع السد	املائي+ركامي
3	الهدف من انشائه	الطاقة
4	منسوب قمة السد	530م
5	منسوب الخزن الفيضاني الاقصى	528م
6	منسوب الخزن الاعتيادي	525م
7	منسوب الخزن الميت	485م
8	حجم الخزن الكلي	11,40 مليارم ³
9	حجم الخزن الميت	3,03 مليارم ³
10	حجم الخزن الاعتيادي	10,41 مليارم ³
11	التصريف الاقصللمسيل الماني	17100م ³ /ثا
12	طاقة التوليد Installed capacity	1200 ميكاواط
13	طاقة التوليد السنوية	3830 ميكاواط ساعة
14	ارتفاع السدمن ارضيته	138م
15	التبخّر السنوي	1369 ملم
16	المساحة السطحية لبحيرة الخزان	324 كم ² (عند الخزن الفيضاني) 300 كم ² (عند الخزن الاعتيادي) 111 كم ² (عند الخزن الميت)

المصدر: تقرير وزارة الموارد المائية عن سد اليسو على نهر دجلة في تركيا بغداد ٢٠١٥، منشور على الشبكة الدولية للأترنيت www.hydroelectric.com.

ثانياً : الاهداف الاستراتيجية التركية من إنشاء السد

لاشك ان وراء مخططات تركيا في اقامة المشاريع الخزنية على نهري دجلة والفرات والتي لها اهداف عدة منها اهداف قريبة المدى واهداف بعيدة المدى ولاهمية تلك الاهداف يرى الباحث ان وراء هذه التوجهات والمشاريع اهداف ذات ابعاد جيوسراتيجية وان تأثيراتها تمس المجال الحيوي الذي تتحرك به تركيا وتعمل على الهيمنة عليه ضمن اجندة اقليمية ودولية، ويمكن ان نحلل هذه الاهداف بالاتي:

١- الاهداف السياسية

أ- ان مضي تركيا بمشاريعها المختلفة ومنها إقامة السدود بشكل خاص يضع الدول المجاورة مثل العراق امام سياسة الامر الواقع الذي يكسب تركيا ورقة ضغط في مفاوضاتها مع العراق.
ب- اعتماد ورقة الضغط بالمياه لخلخلة موازين القوى في المجال الاقليمي للتمكن من النفاذ الى داخل هذا المجال .

ت- تنفيذ الدور الموكل لتركيا بإنجاح انشاء مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تقوده الولايات المتحدة.
ث- ان الاستحواذ على الحصص المائية يجعل من تركيا طرفاً محورياً في المنطقة تستطيع من خلال موقعها وعلاقتها الدولية وامكانياتها الاقتصادية وحجمها ان تعمل على انجاز هدف مقايضة المياه بالنفط العربي وهو توجه جاء على لسان رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديمريل عند حفل افتتاح سد اتاتورك.
ج- تهدف تركيا لان يكون لها موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد بعد تضاؤل أهميتها الاستراتيجية في حلف شمال الاطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي^٧.

٢- الاهداف الاقتصادية

أ- تهدف تركيا لان تكون سلة غذاء المنطقة عن طريق تحجيم القطاع الزراعي في العراق وسوريا من خلال حجب الحصص المائية القانونية لكال الدولتين.



ب- رفع معدل الدخل القومي التركي بنسبة (١,٧٪) مع خفض معدل التضخم السنوي بحوالي (٩,٥) مليار ليرة تركية مع توفير فرص عمل للعاطلين مما يخفض نسبة البطالة وتقليل نسب الفقر في منطقة جنوب شرق الاناضول.

ت- ان المشاريع التي نفذت والتي ستنفذ ومنها سد اليسو تعطي لتركييا القدرة على تنفيذ تجارتها لبيع المياه لدول أخرى، كمشروع أنابيب السلم لنقل المياه بحاويات او خزانات كبيرة الى اسرائيل.

ث- انتاج كميات أكبر من الطاقة الكهربائية والتي ستقلل من الإنفاق في هذا المجال بما مقداره (٣٠٠) مليون دولار سنوياً كانت تصرف على توفير الطاقة الكهربائية او استيرادها للمنطقة المحيطة بالسد، فضلاً عن تحويل هذه المبالغ الموفرة الى الاستثمارات اقتصادية كبيرة^٤.

٣. الاهداف الامنية

والتي تتعلق بحزب العمال PKK حيث ان المشروع انشأ في منطقة جنوب شرق الاناضول ذات الغالبية الكردية وبالتالي السيطرة على حركات التمرد في هذه المناطق من خلال انعاش اقتصادهم وبالتالي دمجهم ضمن المجتمع التركي^٥.

تأثير سد اليسو على الأمن المائي العراقي

الامن المائي: الأمن المائي عبارة عن كمية المياه الجيدة والصالحة للاستخدام البشري المتوافرة بشكلٍ يُلبّي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، بالإضافة إلى تنمية موارد المياه الحالية، ثمّ البحث عن موارد جديدة^٦. يرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي، ونقص كميات المياه الصالحة لاستخدام البشر يؤدي إلى الإضرار بالأمن الغذائي والأمن القومي للدول نتيجة اعتماد الأفراد والمؤسسات على المياه في الاعمال عن طريق المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي اهتمّ الإنسان بموارد المياه منذ القدم لاعتماده عليها في استمرار حياته، فكان يبحث دائماً عن المناطق التي تتوفر فيها المياه ليستقرّ فيها

ويبني حضارته، وعمل على تطوير الأدوات والمعدات التي تمكّنه من استغلالها بالشكل المناسب^١. استخدام أجهزة الترشيد الحديثة في المنازل والمرافق العامة. التوعية بأهمية المحافظة على المياه وإطلاع المواطنين على نسبة توفر الكميات الصالحة للاستخدام البشري. إلزام المباني والمنشآت الكبيرة بحفر الآبار الارتوازية لاستخدام مياهها في ري الحدائق، وفي صناديق الطرد في الحمامات، وفي غسيل الأرضيات والمسارات والفرش وغيرها، ما يُخفّف من استهلاك مياه الشرب في هذه المجالات. إعادة استخدام مياه الشرب في المشاريع الزراعية الكبيرة من خلال وضع طبقة عازلة على عمقٍ مُعيّن تحت المزروعات يمنع تسرب المياه إلى باطن الأرض، ومن ثمّ تجميعه مرّة أخرى لإعادة استخدامه أو جزء منه، بالإضافة إلى استخدام وسائل الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط. إقامة المشاريع الكبرى التي تقوم بتحلية مياه البحر واستخدامها لغايات الشرب وأغراض الصناعة المختلفة. إعادة تدوير مياه الصرف الصحي؛ لاستغلالها في الصناعات التي تحتاج إلى الكثير من المياه. وضع الدراسات والخُطط البديلة التي تُفيد في المحافظة على مستوى المياه المتوفرة. وضع القوانين الصارمة على الأفراد الذين يستهلكون المياه بشكلٍ غير مسؤول لتأثير في سلوكهم.

تعتمد نسبة كبيرة من سكان العراق بشكل اساسي وكبير على مياه نهر ي دجلة والفرات، وبخاصة نهر دجلة، لكن في السنوات الاخيرة بدأت هذه المياه تتردى نوعيتها ويزداد تلوثها جراء قيام تركيا (دولة المنبع) باستثمارها وبناء العديد من المشاريع المائية على حوض النهر مما ترك آثارا سلبية خطيرة على السكان القاطنين في دولة المصب (العراق)، يقف في مقدمة ذلك مشروع سد اليسو الذي سيعمل على تقليل واردات مياه نهر دجلة بنحو (٦٢ %) عما كانت عليه قبل انشاءه، أذ ستنخفض كميات المياه فيه من (٢٠) مليار م٣ الى ما يقارب ٩ مليار م٣ وتشير بعض التقارير ان في حالة حدوث نقص مقداره مليار م٣ / سنة من واردات نهر دجلة فسيؤدي ذلك الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٢٥٠) الف دونم، فكيف اذا انخفض الوارد المائي الى (٩,٧) مليار م٣، كما ان بناء السد سيقلص من مساحة الاراضي الزراعية التي تبلغ (١٢) مليون دونم بنسبة الثلث خلال ٢٥ سنة من بناء السد حيث تبلغ مساحة الاراضي الزراعية العراقية التي ستعاني من نقص المياه حوالي (٢٧٨٤) دونم^٢ وهي من اجود الاراضي الزراعية والتي يعتمد عليها العراق في انتاج المحاصيل

الاستراتيجية والممتدة من اقصى شمال العراق حتى جنوبه ضمن حوض نهر دجلة في العراق، خاصة بعد ان انخفضت واردات المياه لنهر الفرات بسبب مشروع (GAP) الذي اثر على الاراضي الزراعية في غرب العراق والفرات الاوسط، أذ زادت معدلات الملوحة في التربة التي تعاني اصلا من مشكلة الملوحة المزمنة الامر الذي سينعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض النهر، اذ ستأثر حياتهم كثيرا من بوضعهم جراء إقامة هذا المشروع ابتداء من نمط معيشتهم وتوزيعهم الجغرافي مرورا بالوضع الاقتصادي وصولاً في النهاية الى حالتهم الصحية التي ستتردى كثيرا بفعل زيادة نسبة التلوث النهري الحاصلة في مياه الشرب^٣. وهذا ما تعاني منه محافظة البصرة بالدرجة الاولى ومحافظة ميسان حالياً، ويمكن تفصيل ذلك بالشكل التالي:

أولاً : تأثيرات إنشاء السد على المستوى الاقتصادي لسكان حوض النهر في العراق

ابرز التأثيرات التي سيخلفها بناء المشروع التركي على الواقع السكاني لمناطق حوض نهر دجلة في العراق بالآتي:

١. التأثير على الانماط المعيشية لسكان حوض النهر: ان الوقت المخطط لإكمال سد اليسو كان عام ٢٠١٣، ولا تزال الحكومة التركية تعمل جاهدة حتى الوقت الحاضر لإنجاز هذا السد الذي سيؤدي بدوره الى توسيع حجم المشكلة البيئية المتفاقمة في العراق وسيغطيها ابعاد اخرى لها صلة وثيقة بمشكلة التزايد السكاني الكبير المتوقع خلال السنوات القادمة وطريقة توسع المراكز الحضرية وزيادة الحاجة الملحة لتأمين المياه الصالحة للشرب وبقية الاستخدامات اليومية الاخرى، وعندما سيحين موعد إملاء خزان السد سيتضرر من جراء ذلك الملايين من البشر المنتشرين في انحاء متفرقة من العراق (الشمال والوسط والجنوب) حيث ستتضرر (٥) محافظات عراقية و(١٣) قضاء و(٢١) ناحية تقع جميعها في حوض نهر دجلة وروافده الأخرى، مما سيدفع بالسكان الى ترك مهنتهم

الزراعية والصناعية والحرفية والهجرة من الارياف والقرى الى المدن وبقية التجمعات السكانية الاخرى، ان هذا النزوح العشوائي سيؤدي بمرور الزمن الى تغيير انماط واساليب العمل الاقتصادي لهؤلاء السكان، من انماط منتجة الى غير منتجة، وفي نفس الوقت سينخفض الانتاج الزراعي بشكل كبير جراء تزايد رقعة الجفاف

وتدهور المراعي الطبيعية وحصول تراجع ملحوظ في الثروة الحيوانية، كل ذلك من شأنه ان يفاقم حجم المشاكل الاجتماعية^{١٤}.

٢. تأثير المشروع على اقتصاديات سكان الحوض: أن مشروع سد اليسو سيقضي على ثلث مساحة الاراضي الزراعية في العراق والتي تقدر بأكثر من أربعة ملايين دونم خلال السنوات الخمسة والعشرين المقبلة، مما يعني حرمان مئات الالف من المزارعين من مزاولة اعمالهم ومهنتهم الزراعية التي تعد مصدراً رئيسياً لمعيشتهم الاساسية وهذا الحال لا ينطبق وحده على هؤلاء فحسب بل يتعداه ليشمل ايضاً الصيادين الذين يعتمدون في مهنتهم على صيد الأسماك، حيث سيؤثر انخفاض معدلات تصريف مياه نهر دجلة على تنمية الثروة السمكية في البلد^{١٥}.

٣. تأثير المشروع على الحالة الصحية لسكان الحوض: تعد هذه المسألة غاية في نсан معاً الحساسية بسبب انعكاساتها السلبية والخطيرة على البيئة، إذ ان النقص الوارد المائي الذي سيحصل في نهر دجلة بعد بناء سد اليسو سيعمل على حرمان اعداد كبيرة من سكان الحوض من الحصول على مياه الشرب الكافية رغم تردي نوعيتها وزيادة معدلات التلوث النهري فيها جراء احتوائها على نسب عالية من المواد الكيماوية والاسمدة المستخدمة من قبل المزارعين الاتراك، وان زيادة معدلات التلوث ستؤدي الى ظهور العديد من الامراض الوبائية الخطيرة بين سكان الحوض وعلى نطاق واسع وكبير خصوصاً الامراض المعدية مثل الطاعون والكوليرا والتيفوئيد والملاريا^{١٦}.

٤- الاضرار البيئية: التي تنتج عن تقلص رقعة الاراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف ظاهرة التصحر نحو مناطق كانت في منأى عن هذا الخطر التي بدورها ستنعكس على الطقس في العراق خلال تكرار العواصف الترابية.

٥- من الناحية السكانية: سوف يحرم سد اليسو اعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب إسوة بالذين حرّمهم مشروع (GAP) في غرب ووسط العراق، اما في سد اليسو فيأخذ التأثير اشكالاً أبعد حيث يمتد الى شمال العراق، فضلاً عن مشاكل الصرف الصحي التي تمنع القوانين العراقية من وصولها الى الانهار والجداول وكل

ما يحصل هو مخالف للقانون، كما يؤدي انخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة الى تلوث نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات الصرف الصحي في المدن الواقعة على نهر دجلة كما هو الحال في نهر الفرات حيث بلغت نسبة التلوث حوالي (١٨٠٠) ملغ/ لتر، في حين ان المعدل العالمي حوالي (٨٠٠) ملغ/ لتر. وهذا يعني ان مياه النهر ستكون غير صالحة للاستخدام البشري^{١٧}.

٦- التأثير في عملية انعاش الاهوار: اذ إن عملية انعاش الاهوار تحتاج الى كميات كبيرة من المياه وذلك للمساعدة في عملية احياء هذا النظام البيئي الطبيعي المتميز، حيث ان انخفاض واردات المياه في نهر دجلة وبكميات كبيرة فضلاً عن النقص في واردات مياه نهر الفرات بسبب المشاريع التركبية السابقة سوف تؤدي الى جفاف الاهوار الطبيعية او تلوثها لان المياه الاتية من نهر دجلة ستكون غير صالحة لانعاش الاهوار بسبب التلوث الذي يحصل بهذه المياه جراء انخفاض مناسيبها وارتفاع نسبة الملوحة في نهر دجلة، اذ ان اراضي العراق تعاني من مشكلة تملح التربة، والتي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه لغسلها وازالة الأملاح.

٧. سيؤدي انخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة: الى تراجع العمل في منظومات توليد الطاقة الكهربائية المقامة على طول مجرى نهر دجلة (سد الموصل - سدة سامراء) الامر الذي يؤثر على النشاط الصناعي والبنى التحتية (محطات تصفية المياه، مصافي النفط، المستشفيات) التي تعتمد على الطاقة الكهربائية في اداء اعمالها^{١٨}.

٨. كما يؤدي انخفاض مناسيب مياه نهر دجلة: الى انخفاض مناسيب المياه في الخزانات الطبيعية التي يعتمد العراق عليها في عملية خزن المياه والاستفادة منها في موسم الجفاف مثل (بحيرة الثرثار) وبالتالي يكون العراق في حالة عوز مائي خطير.

٩. يمتد تأثير إقامة تركيا لسدودها على مجاري الانهار (دجلة والفرات): حتى شمال الخليج العربي، اذ أثبتت دراسة أجريت في الكويت على تأثر مناطق شمال الخليج العربي ومناطق صيد الاسماك والروبيان بمجري الانهار العراقية (دجلة والفرات) والانظمة الطبيعية كالأهوار التي تعد محطة انتقالية أسماك بحرية تتخذ من أنهار العراق واهواره أماكن للتكاثر ثم المهجرة الى مياه الخليج^{١٩}. والجدير بالذكر ان تناقص الوارد المائي لنهري دجلة والفرات وارتفاع نسب التلوث والتملح فيهما سيؤدي الى رفع نسب التلوث والأملاح في مياه الخليج



الذي يقع اصلا في منطقة صحراوية ولاسيما اذا مرت المنطقة بارتفاع درجات الحرارة كما في هذه السنة (اكثر من ٥٠ درجة مئوية).

١٠. ان هذا المشروع يجسد ترجمة خطيرة للموقف التركي الداعي الى اعتبار نهر دجلة والفرات (نهرين وطنيين تركيين) وان لتركيا الحق الشرعي في استثمارهما وبسط سيادتها المطلقة عليهما حتى النهاية بهدف نزع الصفة الدولية عنهما فيما يخص مسألة المياه رغم مخالفة ذلك للعهد والمواثيق الدولية.

١١. لقد نجحت الحكومة التركية في تأمين جميع القروض والتسهيلات المالية اللازمة لأنشاء هذا المشروع متخطية بذلك كل الحواجز والعراقيل التي اعترضتها خلال السنوات الماضية، فلم يغير انسحاب العديد من شركات الانشاء العالمية المكلفة بإدارة وبناء المشروع من موقف الحكومة تجاه امكانية التفكير بإلغائه، إنما على العكس، ازداد موقفها إصرارا بأسرع وقت ممكن، كما لم تعر تركيا اي اهتمام وتمسكاً على تنفيذه للأصوات الدولية المعارضة التي نادى بها اغلب الجمعيات والمنظمات الرسمية وغير الحكومية، اذ لاتزال تركيا ماضية في تنفيذ هذا المشروع وبقية المشاريع المائية الاخرى في البلد حتى ولو اعترض العالم كله على ذلك، ان ذلك تعتبره في نظرها تدخلاً في شؤونها الداخلية ولا يجوز لاحد التدخل فيه مطلقاً.

ثانياً: العجز المائي العراقي المتوقع في حالة اكتمال ملء سد اليسو

من خلال ما تقدم نلاحظ ان واردات العراق المائية ستفقد (١١) مليار م^٣/سنة، ويعتبر هذا الرقم كبيراً جداً نسبة الى الاحتياجات العراقية في المستقبل، اذ تشير الاحصائيات ان موارد العراق المائية السطحية عام ٢٠١١ هي تقريباً ٧٠,٣٧٠,٠٠٠ مليار م^٣/سنة بحسب احصائيات الإسكوا، وقد اختلفت الاراء حول مصادر المياه السطحية في العراق، فقد أشارت الجامعة العربية الى ان حجم المياه السطحية في العراق يبلغ (٦٧,٧) مليار م^٣، وقدره البنك الدولي بنحو (٧٢,٥) مليار م^٣، والمنظمة العربية للتنمية اشارت الى (٦٤,٦٥) مليار م^٣، ومع ان العراق يستثمر (٤٢,٥) مليار م^٣ من الموارد المائية السطحية وعند احتساب اقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد المائية السطحية وهو (٦٤,٦٥) مليار م^٣، يضاف اليها نحو (٢) مليار م^٣ من الموارد المائية الجوفية، يكون اقصى ما يستطيع العراق الحصول عليه من الموارد المائية هو (٦٦,٥) مليار م^٣، ولو قارنا هذا

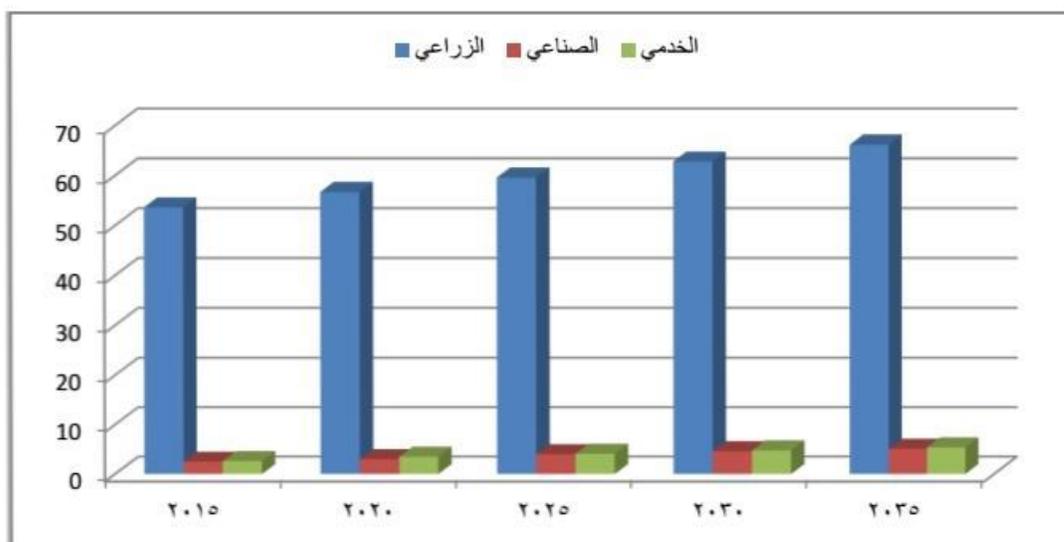
الرقم مع الطلب الكلي على المياه في العراق تتضح صورة العجز المائي الواقعي الحالي والمستقبلي. ينظر جدول رقم (٢).

جدول (٢) توقعات حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية المهمة في العراق مليار م^٣/ سنة

القطاع / السنة	٢٠١٥ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢٥ م	٢٠٣٠ م	٢٠٣٥ م
الزراعي	٥٣,٧	٥٦,٨	٥٩,٧	٦٢,٩	٦٦,٣
الصناعي	٢,٥	٢,٥	٤,٠	٤,٦	٥,١
الخدمي	٢,٦	٢,٥	٤,١٠	٤,٨	٥,٤
المجموع	٥٨,٨	٦٢,٣	٦٧,٨	٧٢,٣	٧٦,٨

المصدر : احمد شارع ابراهيم، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا، ايران، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، جامعة النيل العربية ، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢١٦

الشكل (١) توقعات حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية المهمة في العراق ملارا (٣م/ سنة)



المصدر: احمد شارع ابراهيم، بالاعتماد على جدول (٢)

من خلال تحليل الجدول (٢) والشكل (١) يتضح ان العراق سيدخل دائرة العجز المائي عام (٢٠٢٥) دون احتساب ما ستحجزه السدود التركية وبالأخص سد اليسو حيث يقدر العجز المائي بحوالي (١٠,١٥) مليار م^٣/سنة، في حين سيزداد العجز المائي في العراق مع تقدم الاعوام (٢٠٢٥) و(٢٠٣٠) ليصل العجز المائي في العراق عام (٢٠٣٥) الى حوالي (١٥,١٠) مليار م^٣.

جدول (٣) الاستهلاك الكلي للفرد من المياه (م^٣سنة)

السنة	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
عدد السكان (مليون)	٣٣,٠٨٢	٣٤,٤١٨	٣٨	٤١,٩٥٦	٤٦,٣٣٢	٥١,١٤٤
في حالة انخفاض الاستهلاك الى ٣١,٥٠ مليار م ^٣ /سنة	٣م ^٩ ٥٢	٣م ^٩ ١٥	٣م ^٨ ٢٨	٣م ^٧ ٥٠	٣م ^٦ ٨٠	٣م ^٦ ٠٦
في حالة الاستهلاك ٥٥ مليار م ^٣ /سنة	٣م ^١ ٦٦٢	٣م ^١ ٥٩٨	٣م ^١ ٤٤٧	٣م ^١ ٣١٠	٣م ^١ ١٨٧	٣م ^١ ٠٧٥

المصدر: نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٩، ص ٣٥

ومن الجدول (٣) يمكن التعرف على الاستهلاك الكلي للفرد من المياه سنوياً، فمن خلال متابعتنا للجدول (٣) نلاحظ ان على العراق في المستقبل ان يبحث عن طرق لاستغلال كافة موارده المائية، وذلك لكي تكفي احتياجاته المستقبلية.

موقف القانون الدولي والمنظمات الدولية والعراق من انشاء سد اليسو

أولاً: موقف القانون الدولي من انشاء سد اليسو

عرفت اغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار الدولية النهر الدولي او مجرى النهر (يعرف النهر الدولي وفقاً لقانون الانهار الدولية اذا كان حوضه يمر في اقليم دول مختلفة وبهذه الحالة تباشر كل دولة سيادتها على ما يمر

في اقليمها مع مراعاة مصالح الدول الاخرى التي يمر بها النهر (الزراعية والصناعية والسكانية)^{٢١}. كما ان اتفاقية قانون المجاري الدولية غير الملاحية لعام ١٩٩٧ حددت في مادتها(١١) آلية التعاون بشأن التدابير المزمع إقامتها فقد نصت المادة على " تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها البعض، وتتفاوض حسب الاقتضاء بشأن التدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى دولي مائي"، كما نصت المادة (١٢) المتعلقة بالأخطار، على " قبل ان تقوم دولة من دول المجرى المائي او ان تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن ان يكون لها اثر ضار على دول اخرى من دول المجرى المائي، عليها ان توجه اخطار في الوقت المناسب ويكون هذا الاخطار مصحوباً بالبيانات لتلك الدولة والمعلومات التقنية المتاحة بما في ذلك نتائج اي عملية لتقييم الاثر البيئي من أجل تمكن الدولة التي يتم إخطارها من تقييم الاثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها"^{٢٢}، غير ان تركيا لم توجه للعراق اي إخطار بالتدابير التي تريد اقامتها على مجرى الأنهار الدولية (دجلة والفرات) وبذلك لم تعطي للجهات المختصة في العراق الفرصة في تقدير مخاطر إنشاء سدودها على الأنهار. ان عدم التزام تركيا بالاتفاقات الدولية إنما ينبع من نظرتها وموقفها القانوني في شأن الانهار، اذ ان تركيا لا تعتبر نهري دجلة والفرات من الانهار الدولية، بل تعدها عابرة للحدود بموجب المفهوم التركي، لذا فان تركيا تعتبر الاتفاقيات الدولية بشأن الانهار الدولية غير منطبقة على نهري دجلة والفرات، كما تعتبر مفهوم الانهار العابرة للحدود ثروة طبيعية تركية صرفة مثلها هو النفط المتدفق في اراضي العراق ثروة خاصة^{٢٣}.

رغم ان العديد من لجان القانون الدولي كلجنة (ILC)^{٢٤} المشكلة في عام ١٩٩٣ التي اوضحت انه لا يوجد اختلاف جوهري بين مفهومي النهر الدولي والنهر العابر للحدود، كما ان اعتراف تركيا باستقلال كل من العراق وسوريا عن السلطة العثمانية عام ١٩٢٠ بموجب معاهدة سيفر، بذلك يكون نهر دجلة والفرات نهريين دوليين وذلك لمرورهما بأقاليم دول مستقلة ومتعددة ومعترف بها من قبل تركيا وبموجب معاهدة دولية.

ثانياً : موقف المنظمات الدولية من اقامة السد

كان هناك موقف معارض لبناء السد تمثل في مواقف بعض المنظمات الدولية ومواقف اهالي مدينة اليسو نفسها الذين عارضوا انشاء هذا السد، فقد كانت هناك معارضة لبناء السد منذ عام ٢٠٠٢ بعد ان أوكلت مهمة

تمويل السد الى اتحاد المصارف السويسرية، وبرر البنك تراجعه عن تمويل المشروع بأسباب اجتماعية وبيئية. ومن ثم عادت الحكومة التركية لتطلق المشروع مجدداً عام ٢٠٠٥ بعد ان أوكلت المهمة الى شركة نمساوية، لكن لا يبدو ومن خلال المعارضة المستمرة للمشروع من قبل منظمات وجمعيات تنموية ومدافعة عن البيئة سواء في تركيا او خارجها أن انقصة تجاوزت المشاكل التي افشلت مخططاتها لبناء السد قبل أربعة اعوام، وخير دليل على ذلك الزيارة التي قام بها وفدان من تركيا الى سويسرا يوم ١٥/٦/٢٠٠٦ الى مدينة برن، احدهما مؤيد لمشروع اليسو ويتكون من اربعة سياسيين وممثلين عن الاقتصاد التركي استقبلوا من قبل وزارة الخارجية السويسرية، والثاني معارض لبناء السد ويضم رؤساء مجالس منطقة اليسو وممثلين سينمائيين قاموا بجولة في كل من سويسرا والمانيا والنمسا، وقد استقبلتهم في برن منظمة (اعلان برن) التي تعد من أشد المنظمات المعارضة لفكرة انشاء السد وسبق ان شنت هذه المنظمة السويسرية غير الحكومية حملة ضد المشروع الذي تعتبره انتهاكاً للمنظمة لجملة من الممارسات الدولية المصادق عليها، ومن اهم السلبات التي تشير اليها المنظمة هو عدم مشاركة السكان المحليين بما فيه الكفاية في عملية اتخاذ القرار حول بناء السد.

ثالثاً: موقف العراق من سد اليسو

قام العراق بحملة دبلوماسية على نطاق دولي واسع لتوضيح التأثيرات التي يسببها انشاء سد اليسو (الذي تعتمزم الحكومة التركية بناءه على نهر دجلة) على واقع الموارد المائية العراقية، وفي هذا الصدد اعلنت وزارة الموارد المائية انها طلبت من مجلس الوزراء ووزارة الخارجية مفاتحة المسؤولين الاتراك لشرح تأثيرات مشاريع الخزن على منسوب المياه في نهر دجلة، ويعتبر سد اليسو محط جدل منذ سبعينات القرن الماضي عندما شرحت الجهات المختصة آثاره المائية في مختلف اوجه استخدامات المياه والبيئة والزراعة.

وقد التقى وزير الموارد المائية العراقي بالسفير التركي في بغداد عام ٢٠٠٦ لبحث تطورات هذا الموضوع، فضلاً عن اجراء سلسلة من الاتصالات مع أطراف أوربية لبحث إبعاد هذا الملف الخطير ان الاطراف المذكورة عبرت عن تفهمها لمخاوف الجانب العراقي، وفي تصريح للسيد وزير الموارد المائية العراقي قال ((ان هذا المشروع لا يقتصر على المجال الاقتصادي وانما هو مرتبط بتوجهات سياسية أيضاً)) ووضح ان الاتراك



يشيرون الى أنهم يريدون إحياء منطقة جنوب شرق الاناضول وجعلها سلة غذاء لتركيا وتطوير مناطق المشروع الاكثر فقراً في تركيا واطاف ((ان موقفنا القانوني بخصوص استغلال مياه نهري دجلة والفرات هو أن العراق لا يعترض على مسألة التنمية في منطقة جنوب شرق الاناضول، ولكن ذلك لا ينبغي ان يكون على حساب حقوقه التاريخية واستعمالاته القائمة وبما ينعكس سلباً على حياة المواطنين العراقيين وان على الحكومة التركية ان تعلم الدول المتشاطئة قبل انشاء السد) حيث ان العراق لم يتسلم اي معلومات من الجانب التركي خاصة بإنشاء السد، وهذا يتعارض مع المعاهدات بين البلدين وأحكام القانون الدولي القاضية بقيام دول اعالي مجرى النهر بأشعار دول أسفل النهر بأي نشاطات تقوم بها يمكن ان يكون لها اثر ضار بدول المجرى المائي^{٢٥}.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية بين تركيا والعراق حول نهري دجلة والفرات

القانون الدولي للمياه:- القانون الدولي العام، هو قانون الجماعة الدولية المعبر عن ظروفها الواقعية والذي يشمل القواعد القانونية الدولية - السلوك الدولي، والالتزامات الدولية. ومن قواعد القانون الدولي، تنظيم التعامل مع الدول في إطار احترام السيادة لكل منها وذلك في حالة عدم وجود اتفاقيات بين هذه الدول. ومن أهم مبادئ تنظيم ملكية الموارد المائية والتي جاءت في القانون الدولي

١- السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية: يؤكد هذا المبدأ المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق

والواجبات الاقتصادية للدول عام ١٩٧٤ " لكل دولة الحق في ان تمارس بحرية السيادة الكاملة الدائمة

بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية^{٢٦}"

٢- السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد: فالمبدأ في المادة الثالثة "لدى استغلال الموارد الطبيعية التي

تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي كل دولة إن تتعاون مع غيرها على أساس نظام المعلومات والتشاور

المشترك بغية تحقيق أمثل الحلول ومن اهم مبادئ تنظيم ملكية الموارد المائية والتي جاءت في القانون

الدولي استخدام لهذه الموارد من غير ان يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مصالح مشروعة للآخرين"

فالقانون الدولي وضع أحكام وقواعد لتقاسم مياه الأنهار التي تكون على نهر واحد مثل العراق وتركيا



وهذا يعتمد على احتساب سكان كل دولة من دول النهر، ومساحة الجزء من النهر الذي يقع داخل الإقليم لكل دولة واحتساب حجم الروافد والظروف المناخية. وكيفية النظر إليها من ناحية الحدود المشتركة والمياه، والتدخل في الشؤون السياسية الداخلية والتبادل التجاري ومركز وقوة كل دولة من حيث الإستقرار والتقدم الصناعي والزراعي والعلاقات الدولية، لقد كانت العلاقات بين العراق وتركيا في مد وجزر وإستغلال وضع المياه بين دولة منبع للمياه (تركيا) ودولة مصب (العراق) والنظرة الخاطئة بأن الذي يملك المنابع يملك مجاري المياه بكاملها ويحاول المساومة على ذلك ويقوم بإعمال مخالفة للقانون الدولي^{٢٧}.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من النتائج وكالاتي:

١. ان اكتمال انجاز سد اليسو سيؤدي الى خفض الوارد المائي لنهر دجلة من (٢٠،٩٣) مليار م^٣/ سنة الى ما يقارب (٩،٧) مليار م^٣/ سنة، اي الى ما دون ٥٠٪ من نسبة المياه المتدفقة فيه حاليا.
٢. سيؤدي انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة في العراق الى حرمان ما يقارب (٦٩٦) الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من مياه الري ، وتحولها الى اراضي جرداء غير صالحة للزراعة وبالتالي زيادة نسبة الاراضي المتصحرة في العراق.
٣. تعد الاهوار في جنوب العراق من اهم المعالم الطبيعية في البلد، وان انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة اثناء جريانه في العراق سيعرض هذه الاهوار الى الجفاف وبالتالي تعرض المنظومة الأحيائية التي تضمها هذه الاهوار الى خطر الهلاك بما تحويه من ثروات سمكية ونباتات مائية ومختلف انواع الطيور وبالتالي ستؤثر على اقتصاديات سكان تلك المناطق وقد تضطربهم الى هجرة مناطقهم الى اماكن اخرى.



٤. لتركيا اهداف سياسية واقتصادية من انشاء مشروع سد اليسو فضلاً عن حزمة السدود التابعة لمشروع جنوب شرقي الانضول على نهر الفرات والتي تعمل من خلالها للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة للوصول الى هدفها وهو استبدال النفط العراقي بالمياه، كما تعمل تركيا جاهدة على ان تكون سلة خبز المنطقة، وذلك بزيادة انتاجها من المحاصيل الزراعية وتقليل الوارد المائي لنهري دجلة والفرات وبالتالي انخفاض انتاجية اراضي الدول المجاور (سوريا والعراق).
٥. ان انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة سيؤدي الى تناقص حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية والزراعية والخدمية، كما سيؤدي الى تقليل حصة الفرد من المياه.
٦. سيرافق انخفاض نسبة المياه المتدفقة في مجرى نهر دجلة في العراق العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة وتغيير انماط العيش و هجرة السكان من المناطق الريفية.
٧. ان انخفاض كميات المياه الجارية في نهر دجلة داخل الاراضي العراقية سيواكبها ارتفاع في نسبة تلوث هذه المياه وانتشار الامراض والأوبئة ومنها مرض الكوليرا المنتشر حالياً في بعض المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق.

التوصيات

يوصي البحث بجملة من التوصيات والاجراءات وكالاتي:

١. تكثيف اللقاءات الدبلوماسية والاتصالات السياسية بين الجانبين العراقي والتركي، فضلاً عن الجانب السوري، لوضع حلول مناسبة لكافة الاطراف وذلك بتحديد الحصة المائية الخاصة بكل دولة يمر فيها نهر دجلة وحسب المعايير الدولية التي تضمن عدم الحاق الضرر بالاقتصاد العراقي من جراء انشاء مثل هذه المشاريع.
٢. على وزارة الموارد المائية العراقية اطلاق حملة توعية كبرى للمواطنين في المناطق الريفية والحضرية لترشيد استخدام المياه وبخاصة مياه الري والدفع نحو استخدام اساليب الري الحديثة كالري بالتنقيط والري بالرش.



٣. اذا ما استمرت تركيا في بناء مثل هذه المشاريع التي تؤثر على كافة الاصعدة في العراق، لابد للسياسة الخارجية العراقية من رفع شكوى الى الامم المتحدة والجهات الدولية ذات العالقة، للحد من اقامة هذه المشاريع واعتماد القوانين والمعايير الدولية الخاصة بالأنهار الدولية والتي تضمن حصة المياه المتدفقة لدول مصب النهر.

٤. تشجيع ودعم دور المنظمات والجمعيات الدولية والمحلية المناهضة لفكرة اقامة مثل هكذا مشاريع لها جوانب سلبية على دول المصب، وبالتالي تتسع دائرة الراضين لإنشاء هذا المشروع مما يولد ضغط اكبر على الحكومة التركية في العدول عن اتمام انجاز مشروع سد اليسو على نهر دجلة.

المصادر

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

١. بيتر روجر، المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال، ابو ظبي، ١٩٩٧.
 ٢. عبود، سالم محمد وزياد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه دراسة في الوطن العربي والعراق، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١٢.
 ٣. الربيعي، صاحب. أزمة حوض دجلة والفرات وجديّة التناقض بين المياه والتصحر، ١، دمشق ٢٠٠٠.
- ثانياً: الرسائل والأطاريح
١. ابراهيم، احمد شارع، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا، ايران، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية _ قسم البحوث والدراسات الجغرافية، جامعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
 ٢. الدليمي، عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الانبار – كلية التربية ٢٠٠٢.
 ٣. العاني، فارس مظلوم، الابعاد الجيوبوليتيكية لمشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) وأثره على الامن المائي العربي، رسالة ماجستير – جامعة الانبار – كلية التربية – سنة ٢٠٠٣.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. هاشم، نوار جليل، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٩.
٢. حسن، مرتضى جمعة، مشروع (GAP) وآثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا، دراسة منشورة في جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١٣٧٧، ٣١ / ٨ / ٢٠٠٦.



٣. حسين، حسين خليل، هل سيعطش العراق وكيف نواجه املاء سد اليسو التركي؟ جامعة البصرة – مركز علوم البحار
 ٤. حميد، حسين عبد المجيد، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، اعتياداً على: الجمهورية التركية، وزارة التنمية، مشروع جنوب شرق الاناضول، ادارة التنمية الاقليمية، ٢٠١٢م
 ٥. محمود وهيب، ازمة توزيع مياه دجلة والفرات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣١، ١٩٩٨.
 ٦. السعيد، أسامة، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي، مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، العدد ١٥ سنة ٢٠٠٩.
 ٧. عبد الهادي، حيدر أدهم، قراءات في طرق تسوية النزاع المائي التركي السوري العراقي، مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد ١٧، ٢٠٠٩.
- رابعاً: الشبكة الدولية للأترنيت
١. حسين، احمد جمال، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي ص ٧ www.library.iugaza.edu.p
 ٢. موسوعة النهرين، خبر منشور عن انشاء سد اليسو في موقعها على شبكة المعلومات الدولية www.nahrain.com
 ٣. منشور على الشبكة الدولية للأترنيت www.marefa.org/indax.php
 ٤. ازمة المياه بين العراق وتركيا
- <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=603606&r=0Org> – pbs on ILisu Hydroelectric Project
PROJECT BACT TO HAUNT) By Laura smith – spark – BBC News \ [http:// www. BBC News. Net](http://www.BBCNews.Net)
(KURDS TURKEYDAY
٦. تقرير وزارة الموارد المائية عن سد اليسو على نهر دجلة في تركيا بغداد ٢٠١٥، منشور على الشبكة الدولية للأترنيت www.hydroelectric.com
 ٧. الشبكة الدولية للأترنيت www.alnahren.com

الهوامش

- ١ عبد المنعم هادي علي، سد اليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٣٢، سنة ٢٠١٧، ص ٥٣.
- ٢ فارس مظلوم العاني، الابعاد الجيوبوليتيكية لمشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) وأثره على الامن المائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الانبار – كلية التربية، ٢٠٠٣، ص ١٥.
- ٣ سالم محمد عبود وزيايد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه دراسة في الوطن العربي والعراق ، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٧٠.
- ٤ المصدر نفسه، ص ٢٧٠.



- ٥ احمد شارع ابراهيم، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا، ايران، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية، _ قسم البحوث والدراسات الجغرافية، جامعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤١ .
- ٦ فارس مظلوم العاني، الابعاد الجيوبوليتيكية لمشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) وأثره على الامن المائي العربي، (مصدر سابق) ص ١٣١ .
- ٧ مرتضى جمعة حسن، مشروع (GAP) وآثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا، دراسة منشورة في جريدة الاتحاد الاماراتية، العدد ١٣٧٧، ٣١/٨/٢٠٠٦، ص ٣ .
- ٨ مرتضى جمعة حسن، مشروع (GAP) وآثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا، (مصدر سابق) ص ٢٧ .
- ٩ فارس مظلوم العاني، الابعاد الجيوبوليتيكية لمشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) وأثره على الامن المائي العربي، (مصدر سابق) ص ٨١ .
- ١٠ عمر كامل حسن ، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الانبار – كلية التربية ٢٠٠٢، ص ٢٩٤ .
- ١١ احمد جمال حسين، الامن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، ص ٧ www.library.iugaza.edu.p
- ١٢ فارس مظلوم العاني، الابعاد الجيوبوليتيكية لمشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) وأثره على الامن المائي العربي، (مصدر سابق) ص ٩٥ .
- ١٣ سالم محمد عبود وزيد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه دراسة في الوطن العربي والعراق (مصدر سابق)، ص ٢٦٨ .
- ١٤ أسامة السعيد، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي، مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، العدد ٢٠٠٩، ص ٧٧ .
- ١٥ المصدر نفسه، ص ٧٨ .
- ١٦ (ROJECT BACT TO HAUNT KURDS By Laura smith – spark – BBC News \ [http:// www. BBC News. Net](http://www.BBCNews.Net) TURKEYDAY)
- ١٧ . موسوعة النهرين، خبر منشور عن انشاء سد اليسو في موقعها على شبكة المعلومات الدولية WWW.NAHRAIN.COM
- ١٨ موسوعة النهرين، (مصدر سابق) ص ١٤ .
- ١٩ محمود وهيب، ازمة توزيع مياه دجلة والفرات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣١، ١٩٩٨، ص ٨٠
- ٢٠ حيدر أدهم عبد الهادي، قراءات في طرق تسوية النزاع المائي التركي السوري العراقي، مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد ١٥، ٢٠٠٩، ص ١١٥
- ٢١ سالم محمد عبود وزيد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه (مصدر سابق)، ص ٩٤ .
- ٢٢ سالم محمد عبود وزيد محمد عبود ، مصدر سابق ، ص ٢٧٠ ٢٧١ .
- ٢٣ المصدر نفسه، ص ٩٥ .
- ٢٤ (ILC) مختصر لاسم لجنة قانونية دولية تابعة للأمم المتحدة وقع على عاتقها وضع تقرير نهائي يوضح الفرق بين مفهوم الانهار الدولية والانهار العابرة للحدود صدر عام ١٩٩٣ والذي اكد بدوره على عدم وجود اختلاف جوهري بين المفهومين السابقين.
- ٢٥ احمد شارع ابراهيم، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا، ايران، سوريا) مصدر سابق، ص ٧٥ .

٢٦ ازمة المياه بين العراق وتركيا <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=603606&r=0>
٢٧ احمد شارع ابراهيم، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا، ايران، سوريا) (مصدر سابق)